

فلسطين تواصل تحركات «الانفكاك» الاقتصادي عن الاحتلال وتبحث مع روسيا التبادل التجاري واستيراد المواد الخام

منذ 7 ساعات



رام الله . غزة . «القدس العربي»: بشكل تفصيلي بحثت الحكومة الفلسطينية، التي تتطلع حاليا لتنفيذ مخططات «الانفكاك» الاقتصادي عن إسرائيل، مع موسكو سبل رفع التبادل التجاري مع روسيا، بما يشمل استيراد المواد الخام للصناعات الفلسطينية.

جاء ذلك خلال لقاء جمع وزير الاقتصاد الوطني خالد العسيلي، بالوفد الروسي الذي يزور فلسطين، برئاسة مديرة الشؤون القانونية والأنشطة الدولية في وزارة العمل الروسية بزبروفانايخ انستاسيا.

وتطرق اللقاء الى البحث في آليات رفع حجم التبادل التجاري بين فلسطين وروسيا، والتسهيلات الخاصة باستيراد المواد الخام اللازمة للصناعة الفلسطينية.

وأكد الجانبان في بيان صدر عقب الاجتماع الذي عقد أمس الخميس في رام الله، على أهمية

انعقاد اللجنة المشتركة في تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي بين البلدين، وبناء شراكات اقتصادية ما بين القطاع الخاص الفلسطيني ونظيره الروسي، لافتا إلى انه سيتم خلال اللجنة توقيع اتفاقيات ما بين شركات ومصانع فلسطينية وروسية.

وأعرب الوزير العسيلي خلال اللقاء الذي ضم وزيرة عمل تاترستان في روسيا زاربيوفا الميرا، عن شكره لدعم الحكومة الروسية للشعب والاقتصاد الفلسطينيين، لافتا إلى أن اللجنة الحكومية التي ستعقد في العاصمة الروسية موسكو في 20 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، ستضم رجال أعمال فلسطينيين بالإضافة الى ممثلين عن الوزارات ذات العلاقة.

وأوضح أنه سيتم توقيع ثلاث اتفاقيات في مجالات الجمارك وتبادل المعلومات، بالإضافة إلى اتفاقية مع اتحاد رجال الأعمال الفلسطيني.

وحسب البيان فقد تناول اللقاء الذي عقد في مقر الوزارة مجالات التعاون المشترك التي سيتم مناقشتها في اجتماعات اللجنة الحكومية المشتركة.

ومن المقرر أن يقوم الوفد بجولة ميدانية للمركز الروسي لإعادة التأهيل في بيرزيت، بالإضافة إلى جولة في مدينة اريحا الصناعية الزراعية حيث سيتم الاطلاع والتعرف على المصانع العاملة في هذه المدينة.

وستخلل الزيارة تنظيم لقاءات وزيارات ميدانية بحضور ممثلين عن وزارة الصناعة الروسية، لعدد من الشركات الفلسطينية للتعرف على الأنشطة التي تقوم بها وبحث إمكانيات التعاون المشتركة.

يشار إلى أن الحكومة الفلسطينية توجهت إلى كل من الأردن والعراق ومصر، ووقعت معها اتفاقيات اقتصادية شملت زيادة التبادل التجاري وإقامة مناطق صناعية وتجارية مشتركة، واستيراد نפט من العراق. وأعلنت أنها ستقوم بزيارات أخرى لدول عربية وأجنبية، لتوقع اتفاقيات اقتصادية، في إطار سعيها لتطبيق خطة «الانفكاك» الاقتصادي عن الاحتلال، وذلك في إطار الرؤية الفلسطينية الجديدة، المستمدة من قرارات المجلسين الوطني والمركزي لوقف التعامل بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل. وقابلت إسرائيل تلك الاتفاقيات مع الدول العربية، بالإعلان عن رفضها فتح «اتفاق باريس الاقتصادي» للتعديل، وهو الاتفاق الذي ينظم العلاقة الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية والاحتلال.

ولا تزال إسرائيل تمنع الفلسطينيين من الاستيراد من الدول العربية، بناء على الاتفاقيات الجديدة، وهددت بفرض قيود على البضائع الفلسطينية، بسبب توقف السلطة الفلسطينية عن استيراد عدة سلع من تجار إسرائيليين.